الأمم المتحدة

TD/B/61/2

Distr.: General
7 July 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والستون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تطرح التجارة الدولية إمكانات كبيرة تمكّن من تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة. فالتجارة في المنتجات الزراعية، على وجه الخصوص، يمكن أن تولد الزخم اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي ولتحسين الأمن الغذائي ولتحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أُسند إلى مفاوضات جولة الدوحة المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية ولاية زيادة مواصلة إصلاح التجارة الزراعية عن طريق تحرير إمكانية الوصول إلى الأسواق والحد بقدر كبير من إعانات الدعم المحلي وإلغاء إعانات التصدير.

ونظراً إلى أن الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع يتركّزون في المناطق الريفية بالبلدان المنخفضة الدخل وإلى أهمية التجارة الزراعية للتمكين الاقتصادي للنساء ولتوفير فرص العمل لهن، فإن أحد أوجه التركيز الخاصة على الزراعة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيكون له تأثير يُعتد به على إزالة الفقر المدقع في الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

ولا يجري في اتفاقات التجارة الإقليمية، بما فيها اتفاقات الكتل الكبرى المتعددة المناطق التي يجري التفاوض بشأنها حالياً، تناول كثير من الجوانب الهامة للتجارة الزراعية، بما في ذلك الإعانات المحلية وإعانات التصدير، ومن ثم فإن هذه الاتفاقات لا يمكن أن تحل محل العملية المتعددة الأطراف.

(A) GE.14-07654 180814 190814

1407654

الرجاء إعادة الاستعمال

وتزامن المفاوضات المتعددة الأطراف – أي: خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وجولة مفاوضات الدوحة المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية (بما في ذلك القرارات المعتمدة في المؤتمر الوزاري التاسع المعقود في بالي، بإندونيسيا، في عام ٢٠١٣) – هو أمر يطرح فرصة فريدة تتمثل في إيجاد اتساق عالمي في السياسات يربط التجارة الدولية ربطاً متيناً بالنمو الشامل للجميع والمستدام. ذلك أن معاملة التجارة على أنها مسألة تتعلق حصراً بالنظام التجاري المتعدد الأطراف وبالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كما هي الحال في الأهداف الإنمائية للألفية، يكون من شأنها ليس فقط تعريض هذا الاتساق على الصعيد العالمي للخطر ولكن أيضاً تقويض الدور التمكيني للتجارة الدولية في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

مقدمة

١- ستُفتتَح الدورة التاسعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وستشتمل مداولاتها على الإعداد التفصيلي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة[(١)]. ووقت إعداد هذه الوثيقة، كان 'الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة'، وهو الفريق الذي أُنشئ في أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يُجري مناقشات بشأن مجموعة موضوعية من التوصيات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتشتمل أهداف التنمية المستدامة التي من المتوقَّع أن يقترحها 'الفريق العامل المفتوح باب العضوية' على مجموعة من الغايات والأهداف المحددة والمؤشرات التي لا بد منها لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السنوات اللاحقة لعام ٢٠١٥. وفيما أجراه 'الفريق العامل المفتوح باب العضوية' من مناقشات حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤ وكذلك فيما أعده الرئيسان المتشاركان لهذا الفريق من وثيقة شملت مقدمة والغايات والأهداف المحددة المتعلقة بالتنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن القضايا المرتبطة بالتجارة الدولية قد جرى تناولها في المقام الأول في إطار الغاية المتعلقة بتعزيز وتدعيم "وسيلة تنفيذ عملية التنمية المستدامة والشراكة العالمية الرامية إلى تحقيق هذه التنمية"[(٢)].

٢- وما من شك في أن التجارة الدولية تطرح إمكانات كبيرة تمكّن من تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة. وقد صيغ هذا المفهوم وقُبل على أنه الحكمة التقليدية منذ ٥٠ عاماً عند إنشاء الأونكتاد. فقد جاء في الوثيقة الختامية للدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن "التنمية الواسعة النطاق للتجارة الدولية المنصفة والتي تعود بالنفع المتبادل تُرسي أساساً جيداً لإقامة علاقات جوار بين الدول، وتساعد على تعزيز السلام وإيجاد جو من الثقة والتفاهم المتبادلين فيما بين الدول، وتساعد على رفع المستويات المعيشية وتحقيق تقدم اقتصادي أسرع في جميع بلدان العالم"[(٣)]. فالتجارة، بما تحققه من ربط المنتجين والمستهلِكين في البلدان النامية بالأسواق العالمية – عن طريق الصادرات والواردات على السواء – تتيح قناة بالغة الأهمية لتدفق الأموال والتكنولوجيا والخدمات الضرورية لزيادة تحسين القدرات الإنتاجية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، وهي أمور تلزم بدورها لتحقيق التحوّل الهيكلي للاقتصادات المعنية[(٤)].

---

(١) الوثيقة A/68/202.

(٢) Open Working Group on Sustainable Development Goals, 2014, Introduction and proposed goals and targets on sustainable development for the post-2015 development agenda, 2 June، متاحة على الرابط: http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4044140602workingdocument.pdf (تم الرجوع إليها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤).

(٣) UNCTAD, 1964, Proceedings of the United Nations Conference on Trade and Development, vol. I (New York, Sales no. 64.II.B.11, United Nations publication).

(٤) الوثيقة TD/B/C.I/33.

٣- ومن الناحية العملية، تصبح التجارة الدولية عامل تمكين للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، شريطة أن يتحقّق ما يلي:

(أ) أن تزيد التجارة من قدرة السكان على الكسب بوتيرة أسرع و/أو بمقدار أكبر من زيادة هذه القدرة عن طريق القيام ببساطة بخدمة السوق المحلية (أي أن تكون الأسعار الدولية للمنتجات والخدمات أعلى من أسعارها المحلية) و/أو بالاقتصار فقط على استخدام عوامل الإنتاج المتاحة، بما في ذلك الخدمات؛

(ب) أن تزيد التجارة من مجموع فرص العمل وفرص الدخل لفئات السكان العاملين في البلد، بما فيها الفئات المهمَّشة والضعيفة وفئات الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في الحضر والريف على السواء؛

(ج) أن تحسّن التجارة من إمكانية الحصول على السلع والخدمات والتكنولوجيا الأساسية من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ومن أجل تحقيق الاستدامة البيئية.

٤- وينبغي أن تُؤخذ في الحسبان بوجه خاص في هذا الصدد الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأونكتاد في الدورة السادسة للجنة التجارة والتنمية، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٤، وخاصة ما اعترفت به من "أن دور التجارة في التنمية ينبغي أن ينعكس بشكل وافٍ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، باعتبارها عامل تمكين رئيسياً ووسيلةً لبلوغ النمو الاقتصادي الجامع والتنمية المستدامة"(٥).

٥- وتؤدي الزراعة دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية التي تتراوح بين الحد من الفقر وتحقيق العمالة المُنتِجة والاستدامة البيئية. ويجري تناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفرع 'هاء' من هذه الوثيقة.

٦- وفي ضوء هذه الخلفية واستناداً إلى ما قام به الأونكتاد في الآونة الأخيرة من أنشطة في مجالات البحوث والمناقشات الحكومية الدولية والمساعدة التقنية، تركّز هذه الوثيقة على التجارة في المنتجات الزراعية (التجارة الزراعية) لسببيْن رئيسييْن. أولهما أن تناول مسألة التجارة الزراعية ما زال يشكل عنصراً رئيسياً من عناصر التوصّل إلى خاتمة مفيدة لجولة الدوحة والقيام على نحو فعال بإجراء جولة مفاوضات أوروغواي المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية (أي المادة ٢٠ من الاتفاق المتعلق بالزراعة). ثانياً، يمكن أن يكون تحسّن التجارة في السلع الزراعية ذا أثر مفيد في رعاية التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٧- وتعرض هذه الوثيقة الاتجاهات الملحوظة في تدفقات التجارة الزراعية والسياسات التجارية المتعلقة بها. ثم تستعرض الروابط المتبادلة بين تحسين قابلية الزراعة للاستدامة والحد من الفقر، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والأمن الغذائي، والاستدامة البيئية، وهي جميعها من

(٥) الوثيقة TD/B/C.I/35.

بين دعامات خطة عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويُقدَّم هذا الاستعراض في ضوء الخلفية المتمثلة في واقع النظام التجاري الدولي القائم اليوم، أي الفتح المتزايد للأسواق عن طريق اتفاقات التجارة التفضيلية على الصعيدين الثنائي والإقليمي (اتفاقات التجارة الإقليمية).

٨- وتُعرض الملاحظات الختامية بهدف تيسير مناقشة الدول الأعضاء لهذا البند من بنود جدول الأعمال.

أولاً- التجارة الزراعية، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة

ألف- الاتجاهات الملحوظة في التجارة الدولية في المنتجات الزراعية

٩- في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢، ظل نصيب السلع الزراعية في التجارة العالمية مستقراً نسبياً وبلغ ٨,٣ في المائة من مجموع التجارة في عام ٢٠٠٧ و٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٢. ويقدم الشكل ١ تفاصيل التجارة في السلع الزراعية في كل تدفق من التدفقات الأربعة للتجارة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢: من بلدان متقدمة إلى بلدان متقدمة أخرى (الشمال - الشمال)، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (الشمال - الجنوب، والجنوب - الشمال) ومن بلدان نامية إلى بلدان نامية (الجنوب - الجنوب). وتحظى التجارة الزراعية بأعلى نصيب في التدفقات التجارية من الشمال إلى الشمال، تليها التدفقات التجارية من الشمال إلى الجنوب ثم من الجنوب إلى الجنوب ثم أخيراً من الجنوب إلى الشمال. وقد ازداد نصيب الصادرات الزراعية في التدفقات التجارية بين الجنوب والجنوب وكذلك بين الشمال والجنوب بنحو أربع نقاط مئوية في خمس سنوات، مما يشير إلى وجود طلب متزايد على المنتجات الزراعية في الجنوب. وكان النمو السنوي في التجارة الزراعية أثناء الفترة قيد النظر هو ٣,٨ في المائة في التدفقات التجارية بين الجنوب والجنوب ولكنه بلغ رقماً مؤثراً قدره ١٤,٦ في المائة في التدفقات التجارية بين الشمال والجنوب وقد فاق في كلتا الحالتين نمو التجارة غير الزراعية.

الشكل ١

نصيب المنتجات الزراعية في مجموع التجارة بحسب التدفقات التجارية

(بالنسبة المئوية)

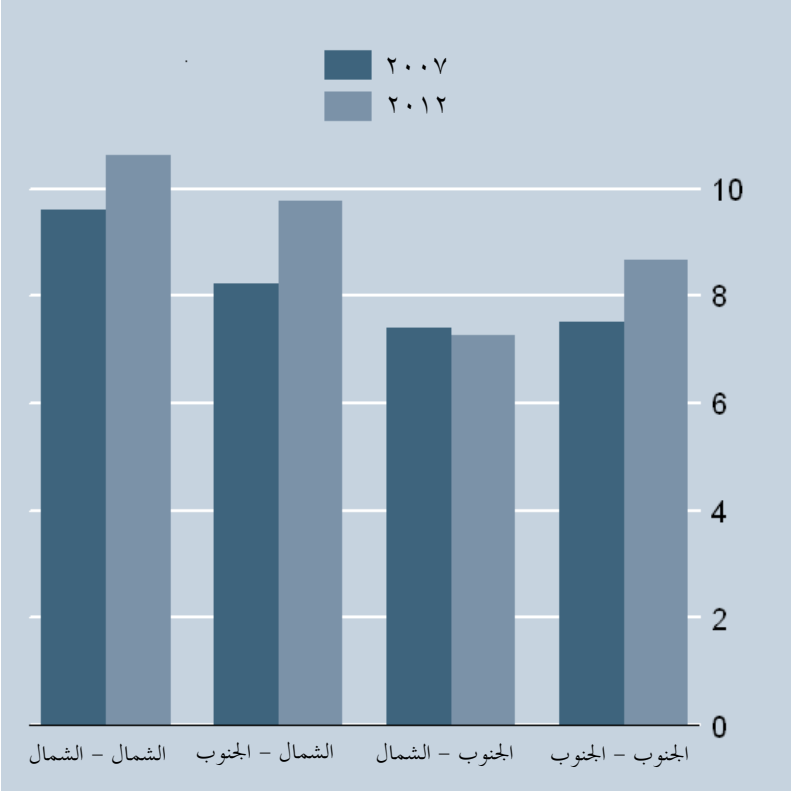

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (United Nations Comtrade database)، متاحة على الرابط: http://comtrade.un.org/، وحسابات أمانة الأونكتاد.

١٠- وتكوين المنتجات الزراعية المتاجر بها في كل اتجاه من اتجاهات التدفقات مختلف عن غيره اختلافاً كبيراً على النحو المبين في الجدول ١. ففي عام ٢٠١٢، كانت الصادرات الزراعية المتجهة من الجنوب إلى الجنوب تتألف إلى حد كبير من مواد غذائية أساسية مثل السكر والأرز والذرة فضلاً عن فول الصويا وهي مواد بلغ نصيبها معاً ٢١ في المائة من مجموع المنتجات الزراعية المتاجر بها فيما بين البلدان النامية. وقد ارتفعت هذه المحاصيل الغذائية الأساسية، بالمقارنة مع مكانتها في عام ٢٠٠٧، لتحل محل المواد الخام الزراعية مثل الأخشاب ومنتجات الأخشاب في قائمة أعلى عشرة منتجات. ومن الناحية الأخرى، كانت أعلى عشرة صادرات زراعية متجهة من الجنوب إلى الشمال تشمل أنواعاً من صادرات المحاصيل النقدية مثل البن والأسماك والقشريات والموز و لم يطرأ عليها تغيّر يُعتد به بالمقارنة مع مكانتها في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالصادرات الزراعية المتجهة من الشمال إلى الجنوب، كانت أعلى عشرة صادرات تشمل منتجات غذائية أساسية مثل القمح وفول الصويا والألبان والقطن والذرة وهي جميعها تقريباً قد حظيت بقدر مرتفع من الدعم المقدَّم إلى المنتِجين محلياً. كما أن منتجات مرتفعة القيمة نسبياً مثل الخمور واللحوم والجبن قد شكلت نسبة كبيرة من الصادرات الزراعية فيما بين الشمال والشمال.

الجدول ١

أعلى ١٠ منتجات زراعية مصدرة في عام ٢٠١٢ (النظام المنسق المؤلف من أربعة أرقام)، بحسب التدفقات التجارية

(بالنسبة المئوية)

	الجنوب – الجنوب (المجموع ٤٤٠ مليار دولار)*		*الجنوب – الشمال (المجموع ٢٩٦ مليار دولار*)*	*الشمال – الجنوب (المجموع ٣١٣ مليار دولار*)*	*الشمال – الشمال (المجموع ٦١٢ مليار دولار*)*
١	زيت جوز النخيل	٧٫٠	البن	٦٫٧	القمح والمسلين	٧٫١	النبيذ	٣٫٨
٢	فول الصويا	٥٫٦	المطاط الطبيعي	٣٫٨	فول الصويا	٧٫١	اللحوم (الخنزير)	٣٫٤
٣	سكر القصب أو البنجر	٤٫٦	القشريات	٣٫٦	اللبن والزبد	٤٫١	الجبن والخثرة	٣٫٤
٤	مطاط طبيعي	٤٫٠	قطع رواسب زيتية	٣٫٥	قطن	٣٫٢	خبز وفطائر وكعك	٣٫٠
٥	أرز	٤٫٠	شرائح أسماك	٣٫٥	أطعمة جاهزة	٢٫٨	سيجار وسجائر، إلخ	٢٫٧
٦	ذرة	٣٫٦	موز	٣٫٠	مشروبات كحولية وروحية	٢٫٧	مشروبات كحولية وروحية	٢٫٦
٧	قمح ومسلين	٣٫٢	زيت جوز النخيل	٢٫٧	مطاط تركيبي، إلخ	٢٫٧	شكولاتة	٢٫٥
٨	قطع رواسب زيتية	٢٫٧	مأكولات أسماك جاهزة	٢٫٥	ذرة	٢٫٧	أخشاب، منشورة أو نشارة خشب	٢٫٤
٩	قطن	٢٫٥	عصائر فواكه	٢٫١	نفايات وقصاصات ورق	٢٫٥	أطعمة مجهزة	٢٫٤
١٠	أسماك مجمدة	٢٫١	فول صويا	٢٫١	أخشاب، منشورة أو نشارة خشب	٢٫٤	لحوم (بقرية)	٢٫٤
المجموع		**٣٩٫٤**		**٣٣٫٦**		**٣٧٫٣**		**٢٨٫٤**

* دولارات الولايات المتحدة.

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (United Nations Comtrade database)، متاحة على الرابط: http://comtrade.un.org/، وقاعدة بيانات الأونكتاد لنظام التحليلات والمعلومات التجارية متاحة على الرابط: http://wits.worldbank.org/.

١١- وتنمو أيضاً التجارة في المنتجات الزراعية نمواً سريعاً في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية، على النحو المعروض في الشكل ٢. ومع الزيادة في عدد الاتفاقات النافذة من هذا القبيل، ازداد نصيب التجارة الزراعية العالمية من ٤٥ في المائة إلى ٥١ في المائة من مجموع التجارة المتداولة في إطار هذه الاتفاقات في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢. وتُظهر الأرقام المتعلقة بالمنتجات غير الزراعية وجود اتجاه مماثل، فقد ازداد نصيب تجارتها في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية من ٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٢. وشهدت التجارة الزراعية

المتداولة في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية نمواً أكبر خلال هـذه الفتـرة، إذ بلغـت الزيـادة السنوية ٨,٢ في المائة بالمقارنة مع تجارة المنتجات غير الزراعية المتداولة في إطار اتفاقات التجـارة الإقليمية التي ازدادت بنسبة ٥,٨ في المائة سنوياً. أما خارج نطاق اتفاقات التجارة الإقليمية، فقد نمت التجارة الزراعية بنسبة ٣,٣ في المائة وتجارة المنتجات غير الزراعية بنسبة ٢ في المائة.

الشكل ٢

نصيب تجارة المنتجات الزراعية داخل وخارج نطاق اتفاقات التجارة الإقليمية

(بالنسبة المئوية)

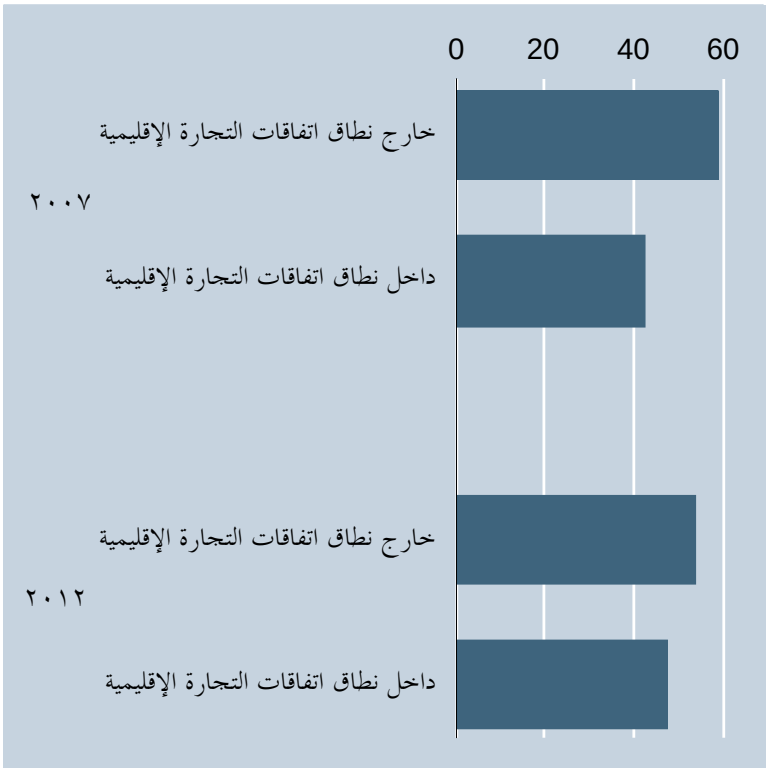

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (United Nations Comtrade database)، متاحة على الرابط: http://comtrade.un.org/، وحسابات أمانة الأونكتاد.

باء- التعريفات المعمول بها في القطاع الزراعي

١٢- أدى تحرير التعريفات الجمركية على نطاق العالم خلال العقود الأخيرة إلى خفض التعريفات المفروضة على المنتجات الزراعية ولكن هذه التعريفات في المتوسط ما زالت مرتفعة نسبياً، إذ تتراوح بين ٤ في المائة في حالة المنتجات الحيوانية والمنتجات الغذائية إلى زهاء ٨ في المائة في حالة منتجات الخضروات، على النحو المبين في الشكل ٣(أ). وعند مقارنة درجة التقييد المرتبطة بالتعريفات بين الشمال والجنوب في عام ٢٠١٢، قد يُشاهد أن تعريفات المنتجات الزراعية للبلدان النامية ما زالت ذات مستوى مرتفع إذ تتراوح بين ١٠ في المائة و١٥ في المائة، كما هو مبيَّن في الشكل ٣(ب).

الشكل ٣(أ)

الرقم الكلي لمؤشر تقييد التجارة المرتبط بالتعريفات الجمركية بحسب القطاع الاقتصادي

(بالنسبة المئوية)

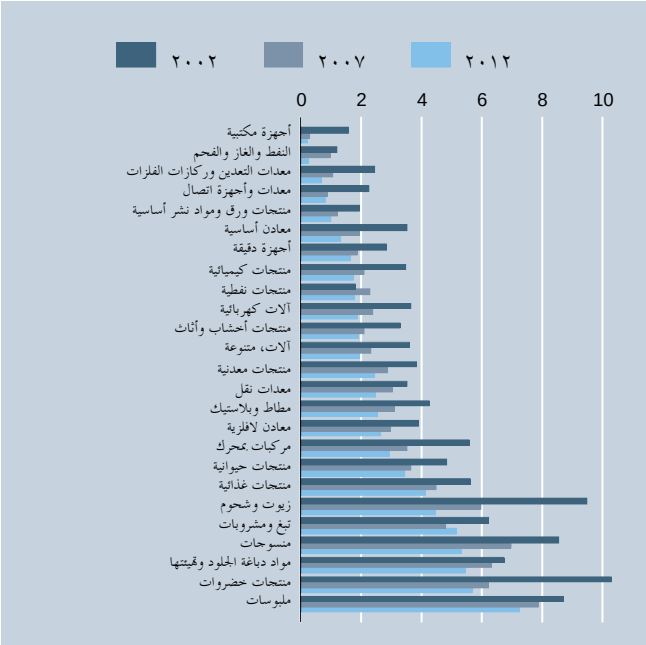

الشكل ٣(ب)

الرقم الكلي لمؤشر تقييد التجارة المرتبط بالتعريفات الجمركية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة بحسب القطاع الاقتصادي في عام ٢٠١٢

(بالنسبة المئوية)

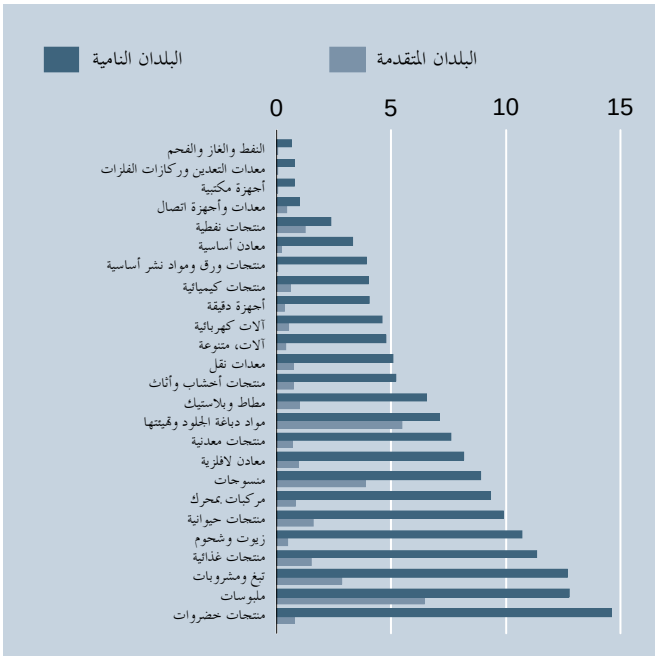

ملاحظة: الرقم الكلي لمؤشر تقييد التجارة المرتبط بالتعريفات الجمركية يقوم على حساب التعريفة الموحدة التي تُبقي على الواردات الإجمالية للبلد عند المستوى الراهن في الوقت الذي يكون فيه لدى البلد في واقع الأمر تعريفات مختلفة للسلع المختلفة.

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، متاحة على الرابط: http://wits.worldbank.org/، وحسابات أمانة الأونكتاد.

١٣- وتختلف معدلات التعريفة المطبَّقة على السلع الزراعية بخصوص معاملة الدولة الأولى بالرعاية اختلافاً كبيراً فيما بين التدفقات التجارية المختلفة. ويقدم الجدول ٢ متوسطات بسيطة مرجحة بحجم التجارة للتعريفات الزراعية لدى المجموعات المختلفة من البلدان على الصادرات ذات المناشئ المختلفة. والمستوى الأعلى للحماية الزراعية، عند قياسه كمتوسط بسيط، هو المستوى الذي تفرضه أقل البلدان نمواً على الصادرات القادمة من بلدان أخرى من مجموعة أقل البلدان نمواً. وفيما يتعلق بالتعريفات المفروضة في بلدان الدخل المرتفع على الصادرات الزراعية القادمة من أقل البلدان نمواً ومن البلدان النامية، من الملاحظ أن المستوى المتوسط البسيط للتعريفة يكون أقل نسبياً ولكن معامل التغيّر أو التشتّت يكون كبيراً إذ يبلغ ١٧,٨ في المائة و١٦,٨ في المائة على التوالي. ويُعزى ذلك إلى وجود معدل تطبيق مرتفع للحدود القصوى للتعريفات الجمركية ولتصاعد التعريفات في بلدان الدخل المرتفع، كما هو مبين في الجدول ٣.

الجدول ٢

المعدلات المطبَّقة على السلع الزراعية للدول الأولى بالرعاية

(بالنسبة المئوية)

			٢٠٠٧			٢٠١٢		
			البلدان المصدرة			*البلدان المصدرة*		
			بلدان الدخل المرتفع	*أقل البلدان نمواً*	*البلدان النامية*	*بلدان الدخل المرتفع*	*أقل البلدان نمواً*	*البلدان النامية*
المتوسط البسيط	*البلدان المستوردة*	*بلدان الدخل المرتفع*	٣٠٧	٣٠٤	٦٠٧	٤٠٢	٣٠٤	٤٠١
		أقل البلدان نمواً	١٦٠٥	١٥٠٦	١٥٠٩	١٥٠٨	١٨٠٠	١٦٠٣
		البلدان النامية	١٥٠٢	١٥٠٤	١٤٠٢	١٢٠٧	٩٠٤	١٢٠١
المتوسط المرجح تجارياً	*البلدان المستوردة*	*بلدان الدخل المرتفع*	٢٠٠	٥٠٢	١٣٠٨	١٠١	٥٠٢	٤٠٣
		أقل البلدان نمواً	١١٠٩	١٣٠٤	١٠٠٠	١٠٠٣	١٨٠٤	١٠٠٥
		البلدان النامية	١٤٠٢	٢٢٠١	١٤٠٢	١٣٠٨	٦٠٥	١٢٠٦
معدل التغيّر للمتوسطات البسيطة (الانحراف المعياري)	*البلدان المستوردة*	*بلدان الدخل المرتفع*	٥٠٣	١٧٠٨	٤٤٠٦	٥٠٥	١٧٠٨	١٦٠٨
		أقل البلدان نمواً	١٠٠٣	٩٠٩	١٠٠٦	٩٠٤	٩٠٥	٩٠٩
		البلدان النامية	٢١٠٠	٢٣٠٥	١٨٠٦	١٧٠٤	١١٠٨	١٣٠٨

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، متاحة على الرابط: http://wits.worldbank.org/، وحسابات أمانة الأونكتاد.

الجدول ٣

الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات في بلدان الدخل المرتفع الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[أ]

(بالنسبة المئوية)

	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الحدود القصوى للتعريفات الجمركية[ب]								
جميع السلع	٩٫٢	٩٫٥	٩٫٣	٩٫٠	٨٫٩	٨٫٨	٩٫٣	٩٫٧
السلع الزراعية	٣٣٫٤	٣٧٫٦	٣٧٫٤	٣٧٫٥	٣٦٫٥	٣٤٫٦	٣٦٫٣	٣٦٫٠
السلع غير الزراعية	٣٫١	٢٫٣	٢٫٢	٢٫٢	٢٫٢	٢٫٢	٢٫٣	٢٫٥
تصاعد التعريفات[ج]								
جميع السلع	١٫٠	٠٫٢	٠٫١	٠٫١	٠٫١	٠٫١	٠٫٢	-٠٫٤
السلع الزراعية	١٢٫٦	١٠٫٧	١١٫٢	١١٫٨	١١٫٢	٩٫٨	١١٫٢	١٠٫٠
السلع غير الزراعية	٢٫١	١٫٦	١٫٣	١٫٤	١٫٤	١٫٢	١٫٢	٠٫٣

(أ) القيم المبينة هي متوسطات.

(ب) نسبة إجمالي بنود التعريفات في جدول تعريفات الدولة الأولى بالرعاية المطبق في بلد ما، والذي يزيد معدل التعريفات فيه عن ١٥ في المائة.

(ج) الفارق من حيث النقاط المئوية بين التعريفات المطبَّقة على السلع التامة الصنع والتعريفات المطبقة على المواد الخام. وقبل تجميع البيانات المتعلقة بالبلدان، يُحسب المتوسط القُطري كمتوسط بسيط للنظام المنسَّق المؤلف من متوسطات الرسوم الجمركية ذات الستة أرقام.

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، متاحة على الرابط: http://wits.worldbank.org/، وقاعدة بيانات مركز التجارة الدولي المتعلقة بخريطة الوصول إلى الأسواق، وهي القاعدة المتاحة على الرابط: http://www.macmap.org/، وحسابات أمانة الأونكتاد.

١٤- وتكشف المقارنات بين معدلات التعريفات التفضيلية، كما هي مبينة في الجدول ٤، عن أن اتفاقات التجارة الإقليمية المتفاوض عليها خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ قد خفضت التعريفات الجمركية الزراعية تخفيضاً يُعتد به. بيد أن التعريفة المتوسطة المرجحة تجارياً المفروضة في بلدان الدخل المرتفع على الصادرات القادمة من أقل البلدان نمواً هي تعريفة أعلى بكثير - إذ تبلغ ٥,٩ في المائة - من المتوسط البسيط البالغ ٠,٨ في المائة، مما يوضّح أن نسبة كبيرة من الصادرات الزراعية القادمة من أقل البلدان نمواً لم تُحرَّر بالكامل بعد، حتى على أساس تفضيلي. وكما هو الأمر في حالة تعريفات الدولة الأولى بالرعاية المطبقة، يكون التشتّت في التعريفات المتوسطة البسيطة المعمول بها في بلدان الدخل المرتفع بشأن الواردات الزراعية القادمة من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية أعلى منه في حالة مجموعات البلدان الأخرى.

الجدول ٤

معدلات التعريفات التفضيلية المطبَّقة على المنتجات الزراعية

(بالنسبة المئوية)

			٢٠٠٧			٢٠١٢		
			البلدان المصدرة			*البلدان المصدرة*		
			بلدان الدخل المرتفع	*أقل البلدان نمواً*	*البلدان النامية*	*بلدان الدخل المرتفع*	*أقل البلدان نمواً*	*البلدان النامية*
المتوسط البسيط	*البلدان المستوردة*	*بلدان الدخل المرتفع*	٠٫٣	١٫٣	٢٫٥	٠٫٢	٠٫٨	٢٫٥
		أقل البلدان نمواً	٩٫٩	٠٫٧	٧٫٤	..	٠٫٩	٣٫٣
		البلدان النامية	٥٫٤	٠٫٨	١٫٧	٤٫٠	٠٫٣	١٫٥
المتوسط المرجح تجارياً	*البلدان المستوردة*	*بلدان الدخل المرتفع*	٠٫١	١٨٫٣	٣٫٤	٠٫١	٥٫٩	٢٫٩
		أقل البلدان نمواً	٨٫٨	٠٫٧	٦٫٤	..	٠٫٣	٥٫٢
		البلدان النامية	٨٫٦	٠٫٦	١٫٧	٣٫٢	٠٫١	١٫٥
معدل التغيّر للمتوسطات البسيطة (الانحراف المعياري)	*البلدان المستوردة*	*بلدان الدخل المرتفع*	٢٫٣	٣٢٫٥	٢٩٫٠	٢٫٢	٢٤٫٤	١٥٫١
		أقل البلدان نمواً	٥٫٢	٢٫٧	٧٫٨	..	٣٫٨	٦٫٢
		البلدان النامية	١٩٫٥	٥٫٠	٥٫٣	١٦٫٧	٣٫٩	٥٫٣

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، المتاحة على الرابط: http://wits.worldbank.org/، وحسابات أمانة الأونكتاد.

١٥- وفيما يخص المفاوضات المتعلقة باتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين الشمال والشمال، من المهم الإشارة إلى أن إحدى العقبات الرئيسية في اتفاق شراكة المحيط الهادئ قد تمثلت في مسألة إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات الزراعية الحساسة مثل منتجات الألبان واللحم البقري والسكر والأرز في حين أن الصعوبات التي واجهها التفاوض على 'شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي' قد نشأت عن عروض تعريفات مختلفة، بينما أُجلت إلى مرحلة لاحقة عروض التعريفات المتعلقة بالمنتجات الزراعية.

جيم- التدابير غير التعريفية في القطاع الزراعي

١٦- إلى جانب التعريفات الجمركية، تخضع المنتجات الزراعية لمجموعة متنوعة من التدابير غير التعريفية التي قد لا يُقصد بها تحقيق أغراض تقييد التجارة ولكنها يمكن أن تؤثر على تكاليف التجارة بالارتفاع وقد يكون لها أثر غير ظاهر يتمثل في تشويه التجارة. والتدابير غير التعريفية المطبقة بوتيرة أكبر من غيرها هي الحواجز التقنية الموضوعة أمام التجارة، المفروضة إلى حد كبير على المنتجات المجهّزة، على النحو المبيَّن في الشكل ٤(أ)، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المفروضة على المنتجات الخام أو المنتجات المجهَّزة على النحو المبين في الشكل ٤(ب).

الشكل ٤(أ)

التدابير التقنية غير التعريفية، بحسب القطاع الاقتصادي

(بالنسبة المئوية)

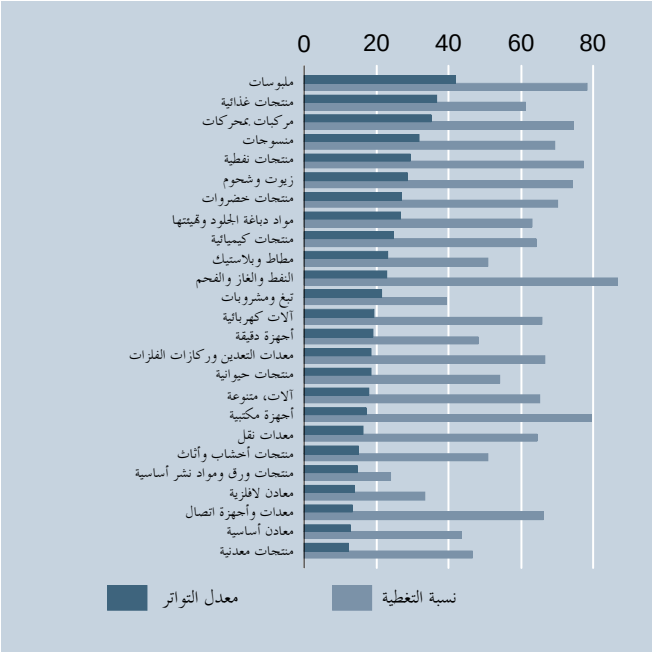

الشكل ٤(ب)

التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية غير التعريفية، بحسب القطاع الاقتصادي

(بالنسبة المئوية)

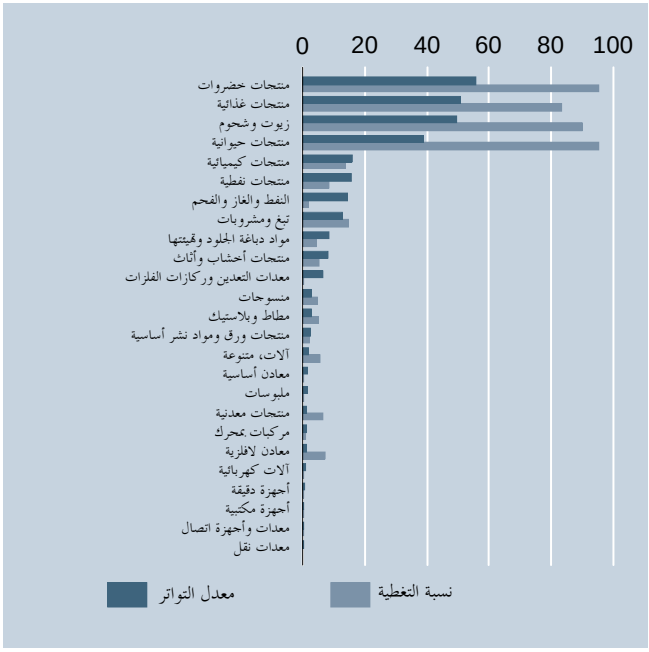

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، المتاحة على الرابط: http://wits.worldbank.org/.

١٧- ويعرض الشكلان ٤(أ) و٤(ب) ما تتصف به الحواجز التقنية المفروضة على التجارة هي والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية على امتداد مجموعات المنتجات المختلفة من معدّل تواتر يتمثل في النسبة المئوية المتأثرة من النظام المنسَّق المؤلف من متوسطات الرسوم الجمركية ذات الستة أرقام، وما تتصف به أيضاً من تغطية تتمثل في النسبة المئوية للتجارة المتأثرة. وتُستخدم على نطاق واسع الحواجز التقنية التي تُفرض على التجارة وذلك في شكل عمليات تقييم للتحقق من المطابقة أو اشتراطات تسجيل تُطبَّق على كثير من المنتجات الزراعية وكذلك على المنسوجات والملبوسات. وتُفرض هذه الحواجز التقنية على أكثر من ٦٠ في المائة من التدفقات التجارية للمنتجات الغذائية والزيوت والشحوم ومنتجات الخضروات. وفيما يتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، فإن مؤشر التواتر يركّز بطبيعة الحال على القطاع الزراعي، مثل التدابير التي تهدف بدرجة كبيرة إلى حماية الصحة البشرية والحيوانية وإلى تحقيق سلامة الأغذية. إذ تُطبَّق هذه التدابير بالكامل تقريباً (أي بنسبة تبلغ في المتوسط ٩٠ في المائة) على التجارة في منتجات الخضروات والمنتجات الحيوانية والمنتجات الغذائية والزيوت والشحوم.

١٨- وقامت 'مورينا' و'نيسيتا' ((Murina and Nicita (2014))، مستخدِمتين في ذلك قاعدة بيانات الأونكتاد لنظام التحليلات والمعلومات التجارية بشأن التدابير غير التعريفية، ببحث أثر التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على ٢١ فئة عامة من الواردات الزراعية، وتبيّن لهما أن التدابير التنظيمية تفرض على بلدان الدخل المنخفض أعباء أعلى نسبياً من تلك التي تفرضها على بلدان الدخل الأعلى[٦]. وعلى وجه الإجمال، قد تؤدي التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الصادرات الزراعية إلى خفض الصادرات القادمة من بلدان الدخل المنخفض بنحو ٣ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل ١٤ في المائة من مجموع الصادرات الزراعية القادمة من هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي.

١٩- وقد تبين من الدراسة أن العضوية في اتفاقات تجارية متعمقة تيسّر فيما يبدو عملية الحد من الصعوبات التي تواجهها بلدان الدخل المنخفض فيما يتصل بالامتثال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. بيد أن دراسة حديثة أجراها الأونكتاد قد كشفت عن أن البلدان النامية قد تواجه مع ذلك تحدياً كبيراً من حيث إمكانية الوصول إلى الأسواق في إطار اتفاق تجاري متعمق، على النحو الموضَّح في الإطار ١.

(٦) M Murina and A Nicita, forthcoming, Trading with conditions: The effect of sanitary and phytosanitary measures on lower-income countries' exports, UNCTAD.

الإطار ١

الشواغل المتعلقة بالتدابير غير التعريفية في التجارة المتبادلة في إطار الاتفاقات التجارية السارية داخل المنطقة: المكسيك واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تؤثر التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية تأثيراً يُعتد به على صادرات المنتجات الزراعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[٧]. وقد كشفت المقابلات التي أُجريت أثناء دراسة الأونكتاد عن أن هذه التدابير تحد فعلاً من صادرات الألبان والدواجن ولحم الخنزير من المكسيك وهو ما يُعزى، في جملة أمور، إلى صعوبات الحصول على شهادات اعتماد (رغم التقدم الكبير المحرز في القضاء على الأوبئة والأمراض في المكسيك) وإلى الافتقار إلى الشفافية في صياغة التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في سوق الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالحواجز التقنية التي تعترض التجارة، فإن متطلبات وضع البطاقات التعريفية على المنتجات (توسيم المنتجات) المنطبقة على اللحوم (بما في ذلك لحم الماعز) والدواجن والجنسنغ (ginseng) والبَقّان (pecans) وجوز المكاداميا (macadamia) في سوق الولايات المتحدة كانت هي مثار الشواغل الرئيسية، نظراً إلى أن متطلبات توسيم المنتجات تتباين وتُطبَّق بصرامة أكبر على المنتِجين الأجانب، كما أن إجراءات ومتطلبات توسيم الكائنات المحوَّرة جينياً غير واضحة. وأعربت المكسيك أيضاً عن شواغل تتعلق بفحوص رقابة الجودة ومتطلبات الحصول على شهادات الاعتماد في الولايات المتحدة، التي نُظر إليها على أنها تؤدي إلى زيادة التكاليف على منتِجي المنتجات الزراعية ومصدّريها.

وللتغلب على الأثر المعرقل المترتب على التدابير غير التعريفية مثل الحواجز التقنية المطبقة على التجارة ومثل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، سعت المكسيك إلى تشجيع استخدام المعايير الدولية ومعايير المعادَلة في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. بيد أن الاتفاق قد سمح، في مجال الممارسة، بوضع مستويات مختلفة من المعايير.

ووفقاً لوثائق منظمة التجارة العالمية المحتوية على الشواغل التي أثارتها المكسيك فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وبالمنازعات التجارية السابقة وسجلات مراجعة السياسات التجارية، فإن الصادرات الزراعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة قد تأثرت أيضاً بتدابير مكافحة الإغراق (مثلاً بخصوص الطماطم الطازجة)، وبالإعانات (بما في ذلك عناصر إعانات الصادرات والشواغل المتصلة بالمعونة الغذائية بخصوص الذرة والألبان)، وبالضرائب التمييزية (مثلاً على منتجات وعصائر البرتقال وليمون الجنة (grapefruit))، وأوجه الحظر المفروضة على الواردات (مثلاً على الجمبري (الإربيان)، وقواعد المنشأ والتغييرات التي تؤثر على مفهوم "التحويل الجوهري" في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

المصدر: UNCTAD, 2014, *Mexico's agricultural development: Perspectives and outlook* (New York and Geneva, United Nations publication).

(٧) United Nations Industrial Development Organization, 2010, *Meeting Standards, Winning Markets: Trade Standards Compliance 2010* (Vienna, United Nations publication).

دال- الإعانات الزراعية المقدَّمة في شكل دعم المنتِجين

٢٠- أحد العناصر الأخرى المشوِّهة، وربما أكبرها، في مجال التجارة الزراعية هو الإعانات الزراعية. ففي عام ٢٠١٢ (وهو أحدث عام تتوافر بشأنه بيانات)، أُنفق ما مجموعه ٤٨٦ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة على الإعانات الزراعية في أعلى ٢١ بلداً من البلدان المنتِجة للأغذية على نطاق العالم وهو ما يمثل نحو ٨٠ في المائة من القيمة المضافة الزراعية على نطاق العالم. فبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الأويسيد) وحدها قد أنفقت ٢٥٨,٦ مليار دولار في شكل إعانات لدعم المزارعين في بلدانهم[٨]. وقد شكل الدعم المقدَّم إلى المنتِجين الزراعيين نحو ١٩ في المائة من جميع إيرادات الزراعة في بلدان 'الأويسيد' في عام ٢٠١٢، على النحو المبين في الجدول ٥. ويتألف كثير من المنتجات الزراعية المصدرة من بلدان منظمة 'الأويسيد' من سلع تستفيد من الإعانات المقدمة إلى المنتِجين.

الجدول ٥

تقديرات بشأن الإعانات المقدَّمة إلى المنتِجين كنسبة مئوية من العائدات الإجمالية للمَزارِع

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	*متوسط التغيير (٢٠٠٧=١٠٠)*
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الأويسيد)							
المجموع	**٢٠,٨**	**٢٠,٧**	**٢١,٩**	**١٩,٢**	**١٨,٣**	**١٨,٦**	**٩٤,٩**
أستراليا	٤,٨	٤,٤	٣,١	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٦٦,٢
كندا	١٦,٤	١٣,٢	١٧,٥	١٦,٧	١٥,١	١٤,٣	٩٣,٦
شيلي	٣,٤	٢,٦	٤,٧	٢,٦	٣,٠	٣,٣	٩٥,٣
آيسلندا	٥٥,٤	٥٠,٦	٤٩,٢	٤٤,٣	٤٤,٣	٤٧,٣	٨٥,١
إسرائيل	١,٨	١٦,٣	١٣,١	١٣,٢	١٢,٨	١١,٤	٧٤٢,٢
اليابان	٤٦,٧	٤٨,٢	٤٨,٩	٥٤,٩	٥١,٤	٥٥,٩	١١١,٠٠
المكسيك	١٣,٠	١٢,٣	١٤,٠	١٢,٤	١٢,٨	١٢,٣	٩٨,١
نيوزيلندا	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٧	١,٠	٠,٨	١٠٢,٩
النرويج	٥٤,٦	٥٩,٤	٦١,١	٦٠,٤	٥٩,١	٦٣,١	١١١,٠٠
جمهورية كوريا	٥٧,٤	٤٥,٥	٥٠,٩	٤٠,١	٥٢,٤	٥٣,٨	٨٤,٦
سويسرا	٥٣,٠	٥٦,٥	٦٠,٨	٥٢,٤	٥٤,٦	٥٦,٦	١٠٦,٠٠
تركيا	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٨,٤	٢٦,٣	٢٢,٣	٢٢,٤	٩٥,٩
الولايات المتحدة	١٠,٠	٨,٨	١٠,٦	٧,٨	٧,٧	٧,١	٨٤
الاتحاد الأوروبي (٢٧ بلداً عضواً)	٢٢,٨	٢٣,٥	٢٣,٣	١٩,٨	١٨,٠	١٩,٠	٩٠,٩

(٨) OECD iLibrary, agricultural support and producer protection estimates, available at http://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/agricultural-policy/indicator-group/english_22d89f8c-en (تم الرجوع إليه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤).

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	*متوسط التغيير (٢٠٠٧=١٠٠)*
البلدان غير الأعضاء في الأويسيد							
البرازيل	٤٫٧	٣٫٧	٦٫٥	٤٫٥	٤٫٨	٤٫٦	١٠٢٫٥
الصين	٩٫٩	٢٫٩	١١٫٥	١٥٫٣	١٢٫٩	١٦٫٨	١٢٠٫٠٠
إندونيسيا	١٤٫٩	-١٠٫٧	٥٫٩	٢١٫٠	١٤٫٥	٢٠٫٩	٦٩٫٣
كازاخستان	٥٫٠	٣٫٩	١٣٫٨	٩٫٤	١٠٫٨	١٤٫٦	٢١٠٫٠٠
الاتحاد الروسي	١٥٫١	٢٠٫٥	٢٠٫٧	٢١٫٥	١٥٫١	١٣٫٥	١٢٠٫٩
جنوب أفريقيا	٥٫١	٣٫٦	٤٫١	١٫٧	٢٫٧	٣٫٢	٦٠٫٠٠
أوكرانيا	٣٫٣	٣٫٠	٧٫٩	٦٫٧	-٤٫٤	١٫٣	٨٧٫٩

المصدر: OECD iLibrary, agricultural support and producer protection estimates متاح على الرابط: http://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/agricultural-policy/indicator-group/english_22d89f8c-en (تم الرجوع إليه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤)، وحسابات أمانة الأونكتاد.

٢١- والقدرة على التكيّف التي تتسم بها الإعانات الزراعية المقدَّمة على مستويات مرتفعة في كثير من البلدان غير منقطعة الصلة بالجمود الذي شهدته حتى الآن جولة مفاوضات الدوحة المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية (فيما عدا ما يتعلق بتيسير التجارة)، بما في ذلك ما يتعلق بالمرحلة التالية من إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية، على النحو المتوخَّى في المادة ٢٠ من الاتفاق المتعلق بالزراعة. وفي ظل النظام التجاري القائم اليوم، لا يوجد تعهد مُلزم بخفض الإعانات الزراعية المشوِّهة للتجارة سوى ما قد تتيحه قواعد منظمة التجارة العالمية. ورغم أن عدد اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات مناطق التجارة الحرة يزداد بسرعة، فإن أياً منها، بما في ذلك اتفاقات الكتل الكبرى المتعددة المناطق التي يجري التفاوض عليها مثل اتفاق شراكة المحيط الهادئ و'شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي'، لا يتناول أو يتيح قواعد واجبة الإنفاذ تهدف إلى تقييد الإعانات الزراعية والإلغاء التدريجي لاستخدامها.

هاء- الزراعة والتجارة والحد من الفقر

٢٢- من بين العمال الزراعيين البالغ مجموعهم ١,٣ مليار عامل على نطاق العالم، يعيش منهم في البلدان النامية ١,٢٨ مليار عامل – أي بنسبة ٩٨ في المائة. وفي المتوسط، تعمل في مجال الإنتاج الزراعي نسبة تبلغ نحو ٥٠ في المائة من السكان العاملين في البلدان النامية. وهذه النسبة تصبح أقل من ذلك بكثير في البلدان النامية المتوسطة الدخل مثل بلدان أمريكا اللاتينية التي تبلغ هذه النسبة فيها ١٥ في المائة؛ ولكنها مرتفعة في البلدان المنخفضة الدخل، مثل البلدان الكائنة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حيث تبلغ هذه النسبة أكثر من ٦٠ في المائة؛ تليها البلدان الواقعة في جنوب آسيا حيث تبلغ هذه النسبة ٥١ في المائة.

وتمثل منطقتا أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا معاً نحو نصف مليار عامل مستخدَمين في هذا القطاع أو يعملون فيه[٩].

٢٣- ويُشاهد أيضاً في القطاع الزراعي في البلدان النامية تركّز للفئات الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً، على النحو المبيَّن في الجدول ٦، وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنسبة المرتفعة للفقر في هذا القطاع.

الجدول ٦

انتشار الفقر وتعمّق وجوده في بلدان الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط

(بالنسبة المئوية)

	نسبة عدد الفقراء	*فجوة الفقر*
بلدان الدخل المنخفض		
الريفيون	٥٣	٢٠
الحضريون	٢٩	١٠
المجموع	**٤٦**	**١٧**
بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط		
الريفيون	٤٨	١٥
الحضريون	٢٧	٨
المجموع	**٤٠**	**١٢**
بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى		
الريفيون	٥٧	٢٢
الحضريون	٢٩	١١
المجموع	**٤٧**	**٢٠**
بلدان جنوب آسيا		
الريفيون	٢٧	٦
الحضريون	١٥	٣
المجموع	**٢٥**	**٥**

ملاحظة: تستند المتوسطات القُطرية إلى أحدث البيانات المتاحة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وتتطابق نسبة عدد الفقراء مع النسبة المئوية للسكان (المجموع، أو الريفيون، أو الحضريون) الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم بالأسعار الدولية لعام ٢٠٠٥. أما فجوة الفقر فهي العجز الوسيط عن خط الفقر (الذي يُحسب فيه غير الفقراء على أن العجز لديهم يبلغ صفراً)، مُعبَّراً عنه بنسبة مئوية من خط الفقر.

المصدر: World Bank World Development Indicators database متاحة على الرابط: http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

(٩) International Labour Office Key Indicators of the Labour Market database, eighth edition، متاح على الرابط http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm (تم الرجوع إليه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤).

٢٤- ويعرض الشكلان ٥(أ) و٥(ب) التكوين القطاعي للعمالة بحسب نوع الجنس في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، على التوالي. ففي كلتا المنطقتين، ما زالت الزراعة هي أكبر قطاع من قطاعات العمالة بالمقارنة مع قطاع الخدمات والقطاع الصناعي. وفي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، كان القطاع الزراعي يستوعب نحو ٦٢ في المائة من الرجال والنساء العاملين في عام ٢٠١٢. أما في جنوب آسيا، فبينما كانت النسبة الإجمالية للعاملين في القطاع الزراعي تبلغ نحو ٥٠ في المائة فإنه يوجد فارق كبير بين الرجال والنساء؛ فعمالة النساء في القطاع الزراعي تمثل نحو ٧٠ في المائة من المجموع بالمقارنة مع ١٥ في المائة في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، يحظى القطاع الزراعي بأكبر معدل للالتحاق بالقوى العاملة وذلك في أعمار تنزل إلى سن خمس أو سبع سنوات. ويعمل في الزراعة نحو ٦٠ في المائة من جميع العمال الأطفال - أي نحو ١٢٩ مليون بنت وولد[١٠].

الشكل ٥(أ)

التكوين القطاعي بحسب نوع الجنس في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

(بالنسبة المئوية)

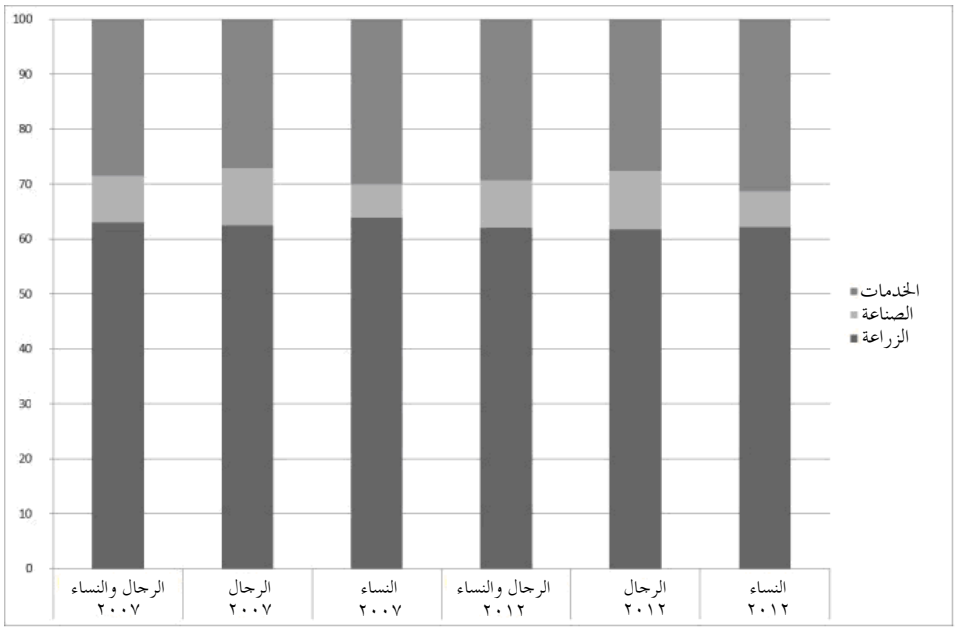

(١٠) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2013, *FAO Statistical Yearbook 2013: World Food and Agriculture* (Rome, United Nations publication).

الشكل ٥(ب)

التكوين القطاعي بحسب نوع الجنس في جنوب آسيا

(بالنسبة المئوية)

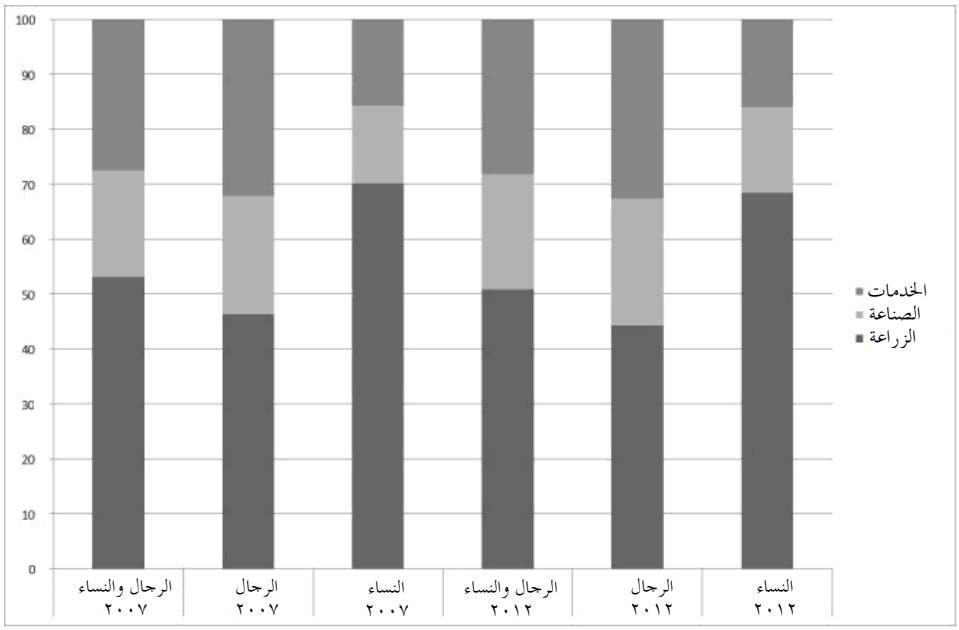

المصدر: International Labour Office Key Indicators of the Labour Market database, eighth edition، متاح على الرابط: http://www.ilo.org/empelm/what/WCMS_114240/lang--en/index.htm (تم الرجوع إليه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤).

٢٥- وينبغي عدم النظر إلى زيادة العمالة الزراعية على أنها خطوة مضادة للتحويل الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية نظراً إلى أن زيادة فرص العمل الزراعية عن طريق تحسين الاستدامة الزراعية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ ستتحقق عن طريق استيعاب الفقراء الحضريين الذين لا يوظَّف معظمهم توظيفاً رسمياً في القطاعات التي تولّد قيمة مضافة أعلى من تلك التي يولّدها القطاع الزراعي. ويمكن إذا حدثت زيادة في الاستدامة الزراعية أن تدعم أيضاً عملية استحداث فرص عمل في قطاع الخدمات وفي القطاع الصناعي المرتبطين على نحو وثيق بقطاع الزراعة في جميع المراحل المختلفة لسلسلة القيمة، مثل خدمات الإرشاد الزراعي واستئجار المعدات أثناء مرحلة الإنتاج وأثناء التعبئة والتخزين والتسويق خلال مرحلة التوزيع، على النحو المبين في الإطار ٢.

الإطار ٢

الخدمات المتخصصة المرتبطة بالإنتاج الزراعي في المراحل المختلفة لسلسلة القيمة

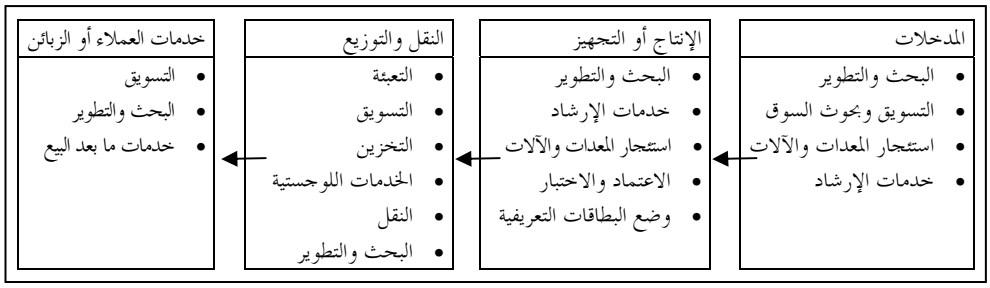

المصدر: Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2014، دراسات عرضت في مؤتمر: Third Conference of the Latin American Network for Research on Services – Innovation and internationalization in services: New sources of economic development in Latin America, Mexico City, 13 and 14 March, and N Oddone and RP Pérez, 2014, El mejoramiento de las cadenas de valor a través de servicios profesionales y de soporte, International Centre for Trade and Sustainable Development, 6 May متاحة على الرابط http://www.ictsd.org/bridges-news/puentes/news/el-mejoramiento-de-las-cadenas-de-valor-a-trav%C3%A9s-de-servicios (تم الرجوع إليه في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤).

٢٦- وقد يؤدي عدم توافر الخدمات المتصلة بالزراعة إلى الحيلولة دون التغلّب على ما للحواجز التقنية التي تعترض التجارة وما للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية من آثار على التجارة في شكل حواجز تجارية. وعلى سبيل المثال، سلّمت حكومة جامايكا في آخر استعراض أجرته منظمة التجارة العالمية لسياساتها التجارية إلى أن القدرة المحدودة على الوفاء بمعايير الجودة الدولية قد شكلت تحدياً كبيراً أمام صادراتها، وخاصة في القطاع الفرعي المتعلق بتجهيز المنتجات الزراعية، على الرغم من الأنشطة المختلفة التي اضطلعت بها الحكومة لتحسين الربط بين أُطر ضمان الجودة والإنتاج الزراعي وصناعات تجهيز المنتجات الزراعية[(١١)].

٢٧- وتشتمل الخدمات الإضافية الشاملة لمراحل مختلفة من سلسلة القيمة على التدريب، والتعليم، والشؤون المالية والقانونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والأمن، والمحاسبة، ومراقبة الجودة، وتبادل الرسائل، والشؤون العقارية، والطاقة، والصيانة الميكانيكية. والاستنتاجات التي خلصت إليها بحوث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي المشار إليها في الإطار ٢ يُستفاد منها أن الخدمات المتخصصة أو المهنية يمكن أن تُسهم في رفع المستوى التكنولوجي في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة.

٢٨- ويبيّن الشكل ٦ نصيب العمالة الزراعية من مجموع العمالة مقابل نصيب التجارة الزراعية من مجموع التجارة. وتكشف هاتان النسبتان عن علاقة تأخذ الشكل المقلوب من الحرف الإنكليزي U، وهذا معناه أن نصيب الصادرات الزراعية يرتفع في الوقت الذي يزداد فيه

(١١) UNCTAD, 2013, *Trade Policy Framework: Jamaica* (New York and Geneva, United Nations publication).

نصيب العمالة الزراعية في حدود مستوى معين فقط، أي ما يبلغ نحو ٢٠ في المائة. ويميل نصيب التجارة الزراعية إلى أن يكون منخفضاً في البلدان التي تستوعب فيها الزراعة أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع العمالة. وهذه البلدان هي إلى حد كبير مجموعة من البلدان المنخفضة الدخل التي قد تواجه صعوبات في الوصول مادياً إلى الأسواق الدولية بالإضافة إلى الصعوبة المتمثلة فيما يكون لديها من إنتاجية زراعية منخفضة. وقد يُنظر إلى الفجوة بين العرض الذي تمثله العلاقة الخطِّية الافتراضية والعرض الذي شوهد بأنه فجوة تجارية يتعين ملؤها عن طريق اتباع سياسات ملائمة بافتراض أن المزارعين قد يستفيدون من زيادة الإنتاج المتاجَر به.

الشكل ٦

نصيب التجارة الزراعية من مجموع التجارة مقابل نصيب العمالة في مجال الزراعة

(بالنسبة المئوية)

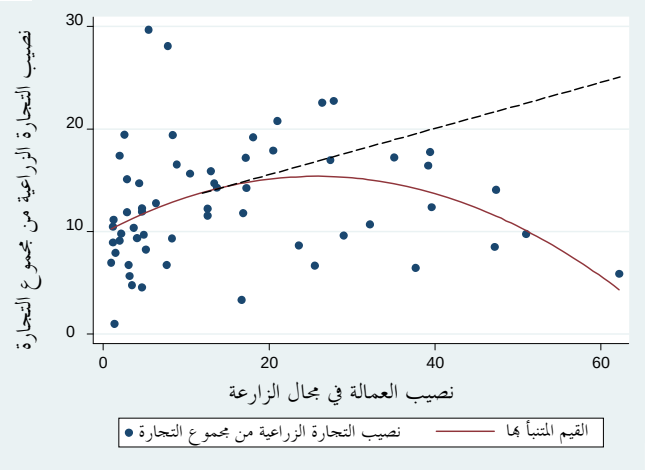

المصدر: World Bank World Development Indicators database, متاحة على الرابط: http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators وحسابات أمانة الأونكتاد.

٢٩- ويهدف إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة في القطاع الزراعي إلى حماية مستهلِكي السلع الزراعية ومنتِجيها على السواء. فمن ناحية، تكفل سياسة المنافسة ألا يتواطأ المنتِجون على حساب المستهلِكين كما تكفل، من الناحية الأخرى، ألا يعاني المنتِجون بسبب ممارسات تمييزية يلجأ إليها الوكلاء في أسواق السلع الأولية وأسواق السلع النهائية.

٣٠- والقطاع الزراعي عرضة لأن يواجه ممارسات مخلة بالمنافسة في كثير من البلدان النامية. ويُشاهد هذا بصورة خاصة فيما يتعلق بعوامل الإنتاج الحاسمة الأهمية مثل الأسمدة والكيماويات الزراعية وتوزيع البذور. وفضلاً عن ذلك، فإن الاندماج السريع لسلاسل متاجر الخدمة الذاتية على نطاق عالمي قد ظل يشكل اتجاهاً متنامياً، وهو أمر يرتبط به وجود تركّز متزايد لشبكات التوزيع وتجارة التجزئة في مجال المنتجات الزراعية وهيمنة الشركات الكبرى المتعددة الجنسية العاملة في تجارة التجزئة في أسواق المنتجات الزراعية الدولية والمحلية على السواء.

٣١- وأحد التحديات التي تواجه السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية هو أن كثيراً من الشركات المتعددة الجنسية التي تؤثر عملياتها على أسواق هذه البلدان تنتمي إلى أماكن لا تخضع لولايتها. وقد يُبذل جهد على الصُّعُد الإقليمية لمعالجة مشكلة الحصانة من الاختصاص القضائي المحلي. وقد نشأت قضيتان تتعلقان بالمنافسة كان مصدرهما هما المفوضية الأوروبية وفرنسا بخصوص شركات نستله (Nestlé) و'إيتالجيل' (Italgel) و'سيمواه' (Cémoi) والشركة الأوروبية لتشكيلات الشوكولاته (Société européenne des assortiments de chocolat)، على التوالي، تبيّنان أن التطبيق الإقليمي لقانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي يسمح بتحليل آثار الاندماج السابق داخل السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي. أما تقييم آثار الاندماج على البلدان المنتِجة للكاكاو فهو يخرج عن نطاق قانون المنافسة المعمول به في الاتحاد الأوروبي بسبب وقوع هذه البلدان خارج نطاق الاختصاص القضائي المحلي لهذا القانون(١٢).

٣٢- وتتمثل إحدى طرق تناول هذه القضايا في تطبيق قواعد المنافسة الإقليمية. وعلى سبيل المثال، توجد لدى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هيئة إقليمية تُعنى بالمنافسة هي "لجنة المنافسة" التي تعكف حالياً على تقييم الاندماجات التي تؤثر على أكثر من بلد واحد داخل السوق المشتركة(١٣).

٣٣- وأحد الجوانب الحيوية للزراعة هو بُعدها المتعلق بنوع الجنس (بعدها الجنساني). فمعدل مشاركة المرأة في القطاع الزراعي مرتفع بشكل خاص في بدان الدخل المنخفض حيث عادةً ما تكون النساء المنتِجات هن من صغار المزارعين أو حيث يعملن كعاملات بدون أجر مدفوع في المزارع الأسرية. وفي كثير من الاقتصادات القائمة على الزراعة، تستفيد النساء من التجارة الدولية وهو أمر كثيراً ما يتحقق عن طريق فرص العمل بأجر في المزارع الكبيرة أو في أماكن التعبئة والتغليف. وكثيراً ما تعمل النساء في زراعة الكفاف ويُنتجن محاصيل غذائية أساسية من أجل استهلاك أُسرهن.

٣٤- وبصورة عامة، تميل إنتاجية المرأة إلى أن تكون أقل من مثيلتها لدى الرجل. فوفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، إذا كان لدى المرأة نفس المستوى الموجود لدى الرجل من حيث إمكانية الحصول على موارد الإنتاج، فإنها يمكن أن تزيد من غلة مزارعهن بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة، مما يزيد من مجموع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة ٢,٥ إلى ٤ في المائة. وهذا، بدوره، من شأنه أن يكون له تأثير هام على الأمن الغذائي، مما يخفّض العدد الإجمالي للجوعى بنسبة ١٢ إلى ١٧ في المائة(١٤).

(١٢) UNCTAD, 2008, Cocoa study: Industry structures and competition, UNCTAD/DITC/COM/2008/1.

(١٣) انظر الرابط: http://www.comesacompetition.org.

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ٢٠١١، *حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١، المرأة في قطاع الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية* (روما، منشورات الأمم المتحدة).

٣٥- وعند بحث ما للتجارة الزراعية من تشعبات تتعلق بنوع الجنس وما يتصل بذلك من سياسات، يكون من المفيد التمييز بين المحاصيل النقدية التصديرية وقطاع الأغذية الأساسية الموجَّهة إلى تحقيق الكفاف. وفيما يتعلق بإنتاج المحاصيل النقدية، فإن تحرير التجارة يمكن أن يفيد النساء المزارِعات عن طريق تزويدهن بأسواق تصدير موسَّعة، فضلاً عن إتاحة الفرص لهن للاندماج في سلاسل الإمدادات العالمية باعتبارهن منتِجات. بيد أن صغار المزارِعين، وكثير منهم من النساء، يواجهون في حالات كثيرة، عند مباشرة عملهم، عقبات تتصل بحيازة الأرض، وسوء حالة البنية التحتية، ومحدودية إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية.

٣٦- وقد ظهر إنتاج منتجات التصدير الزراعية غير التقليدية كمصدر هام للعمالة للمرأة الريفية، وخاصة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، مثل إكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك، وبعض بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، مثل إثيوبيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا. بيد أن النساء يمِلن إلى التركّز في بعض القطاعات المحددة من مراحل الإنتاج مثل التصنيف والتعبئة/التغليف، ونادراً ما تتاح لهن الفرصة للتدريب والارتفاع بمستواهن، على النحو المبين في دراسة الحالة الإفرادية المعروضة في الإطار ٣. وعلاوة على ذلك، فعادة ما تشاهَد النساء يعملن في صفوف العمال الثانويين كما يجري الاستغناء عنهن بسهولة أكبر نسبياً بالنظر إلى قدرتهن الأقل على المساومة[١٥].

الإطار ٣

صناعة قطف الزهور في كينيا

البَستنة هي أحد أسرع قطاعات الاقتصاد نمواً في كينيا. ويُعزى هذا الأداء بدرجة كبيرة إلى تصدير زهور الزينة، المتجهة بصورة رئيسية إلى الأسواق الأوروبية. وعلى الصعيد العالمي، تشغل كينيا المرتبة الثالثة على قائمة أكبر مصدري زهور الزينة بحسب القيمة والحجم. فقد ارتفعت قيمة الصادرات من ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، ويمثّل قطاع زهور الزينة في كينيا أحد المصادر القيّمة، الراسخة القدم، المُسهمة في اقتصاد البلد.

وتوجد نسبة تبلغ أكثر من ٦٥ في المائة من مجموع العمالة في نشاط زهور الزينة تعمل على أساس مؤقت أو موسمي أو عارض كما أن نسبة ٧٥ في المائة من العاملين هم من النساء. وقد أدى تطوير قطاع زهور الزينة إلى استحداث فرص عمل واسعة النطاق للمرأة. بيد أن الفوائد التي تعود على النساء ما فتئت تتناقص بقدر كبير بفعل الأجور المنخفضة المدفوعة في هذا القطاع. ومما يضر بالنساء بشكل خاص استمرار وضعهن كعاملات مؤقتات واستخدام عقود متجددة كوسيلة لتجنب التكاليف الإضافية المرتبطة بشغلهن عملاً دائماً.

(١٥) S Barrientos, N Kabeer and N Hossain, 2004, The gender dimensions of the globalization of production, Policy Integration Department, World Commission on the Social Dimension of Globalization, Working Paper No. 17, International Labour Office.

بيد أن الوضع قد تحسّن في الآونة الأخيرة وتحققت بعض النتائج المهمة، ألا وهي ما يلي: يُكفل للعاملات التمتع بإجازة وضع قدرها ثلاثة أشهر (بينما يُمنح الرجال إجازة مرتبطة بالوضع قدرها ١٤ يوماً)؛ ويستفيد العاملون والعاملات، في المتوسط، من إجازة سنوية قدرها ٢٣ يوماً؛ ولا يتعامل مع المبيدات الحشرية سوى الرجال؛ ويبلغ الحد الأقصى لساعات العمل أسبوعياً ٤٦ ساعة، أما وقت العمل الإضافي فهو محدود ويُدفع بمعدل أكبر؛ ويُشترط تزويد العاملين بمعدات للوقاية الشخصية وهي تتاح بحرية؛ وقد شُكلت لجان تتناول موضوع نوع الجنس (لجان جنسانية) تثقّف العاملين بشأن التجاوزات الجنسية وتتيح للعاملات إجراء لتقديم الشكاوى.

وأخيراً فإن المعايير الأخلاقية والبطاقات التعريفية التي اعتمدتها شركات الزهور استجابةً لشواغل المستهلِكين في أوروبا، مثل 'بطاقة التجارة العادلة' (Fairtrade) ومعايير 'الشراكة العالمية من أجل الممارسة الزراعية الصالحة' (GlobalGAP) و'حلول التعبئة المتعددة' و'مجلس الزهور الكيني'، يُنظر إليها على أنها قد أدت دوراً هاماً في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للعاملين في هذا القطاع، ولا سيما من النساء.

المصدر: الوثيقة TD/B/C.I/EM.2/3؛ و B Leipold and F Morgante, 2013, The impact of the flower industry on Kenya's sustainable development, International Public Policy Review, 7(2).

٣٧- وتشير حالات أخيرة إلى أن النساء قد يستفدن من فرص جديدة في مجال إنتاج المحاصيل النقدية عن طريق الزراعة التعاقدية ومخططات تعاقد الشركات مع مزارعين لإنتاج منتجات لها. وبموجب هذه الترتيبات التعاقدية، يوافق المزارِع على توريد كمية محددة ذات جودة محددة من مُنتَج زراعي معين في حدود إطار زمني متفق عليه، ويلتزم البائع بشراء المنتَج وقد يلتزم أيضاً بتوريد عوامل الإنتاج أو تقديم خدمات الإرشاد الزراعي أو تقديم سُلفة. وفي ظل هذه المخططات، قد يُصمم المشترون مخططات الشراء التابعة لهم على نحو يمكّن العاملات ويشجعهن على المشاركة بقصد إيجاد أساس لادعاءات الاستدامة التي تُوصف بها منتَجاتهم. بيد أن الزراعة التعاقدية قد تشتمل على مخاطر ترتبط بأن البائعين كثيراً ما يفضلون الحصول على احتياجاتهم من مزارِع كبيرة وليس مزارِع صغيرة من أجل خفض تكاليف المعاملات والإشراف. وقد يؤدي ذلك إلى ضغط القدرة على كسب العائد النقدي لدى أصحاب الحيازات الريفية الحديّين والضعفاء، وكثير منهم من النساء. وعلى سبيل المثال، تبيّن بعض الدراسات أن المزارِعين من النساء لم يحصلْن، فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل النقدية خلال فترة تسعينات القرن العشرين، إلا على ٣ في المائة من العقود المعنية في غواتيمالا وعلى أقل من ١٠ في المائة من العقود في كينيا[١٦]. بيد أنه يوجد أيضاً عدد من الحالات الناجحة التي يمكن فيها اعتبار النساء قد استفدن من الفرص الجديدة الناشئة عن تحسين الانفتاح التجاري، مثلاً في مجال إنتاج الشيا في بوركينا فاسو وتصدير المنتجات الزراعية غير التقليدية في أوغندا.

(١٦) N Kabeer, 2012, Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and enterprise development, Supporting Inclusive Growth Working Paper 2012/1, Department for International Development and International Development Research Centre.

٣٨- وفيما يتعلق بإنتاج الأغذية الأساسية، يمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى تقليص العائدات الهزيلة بالفعل التي تحصل عليها النساء في هذا القطاع، إذ إن الواردات الرخيصة تخفّض الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية. وعلى سبيل المثال، أدى تحرير سوق الأرز في الفلبين في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٥ إلى خفض الأسعار المحلية للأرز وتخفيض الدخول المتحققة لصغار المزارِعين من الرجال والنساء على السواء[١٧].

٣٩- وقد تستفيد النساء بصورة خاصة من تدعيم التجارة الإقليمية وذلك باعتبارهن جهات فاعلة اقتصادية نظراً إلى أن من المحتمل بدرجة أكبر أن يكون لديهن معرفة أكبر بالأسواق المجاورة وأن يتعاملن معها بسهولة أكبر[١٨]. وفي الجنوب الأفريقي وغربي أفريقيا، على سبيل المثال، تُسهم النساء بأكبر نسبة (تمثل ما بين ٧٠ في المائة و٨٠ في المائة) من التجّار غير الرسميين العابرين للحدود. وتُسهم هذه التجارة الإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي، وفي الحد من الفقر، وفي التمكين للمرأة، وفي تنمية المشاريع. بيد أنه لا يجري في أي من اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة تناول العقبات المتعلقة تحديداً بنوع الجنس في التجارة العابرة للحدود، وهي عقبات تتراوح بين محدودية إمكانية حصول المرأة على المعلومات المتعلقة بأنظمة أو إجراءات التجارة العابرة للحدود والاحتمال الأكبر في أن يواجهن أكثر من الرجال خطر الوقوع ضحايا للاعتداءات والعنف والرشوة[١٩].

٤٠- وقد تفيد اتفاقات التجارة الإقليمية كمنصة لضمان أن تتعاون البلدان في تنفيذ سياسات تعزز دور التجارة في دعم الاستدامة البيئية. وتُظهر الخبرة المستفادة حتى الآن أن هذا ليس هو الحال حتى الآن[٢٠]. فرغم أن بعض الاتفاقات تؤكد في ديباجاتها وفي موادها المتعلقة بأفضل المساعي على الحاجة إلى أن تكون التجارة داعمة لحماية البيئة، فإن قلة ضئيلة من هذه الاتفاقات النافذة حالياً والبالغ عددها أكثر من ٣٠٠ اتفاق يتناول صراحةً الشواغل البيئية عن طريق أحكام مُلزمة قانوناً. ومن بين الاتفاقات التي تفعل ذلك اتفاقات تتطلب إجراء تقييمات للتأثير البيئي أو تقييمات للتأثير على الاستدامة وذلك لفحص تأثير التجارة على البيئة وعلى التنمية المستدامة قبل الاتفاق وبعده بهدف ضمان تحقيق تأثيرات إيجابية صافية من الاتفاق المتفاوض عليه أثناء تنفيذه. بيد أن مسألة مدى جودة هذه التقييمات ومدى استجابة المفاوضين لنتائجها ما زالتا تشهدان تبايناً، على النحو المبيَّن في دراسة الحالة الإفرادية المعروضة في الإطار ٤.

---

(١٧) الوثيقة TD/B/C.I/EM.2/3.

(١٨) M Carr, MA Chen and J Tate, 2000, Globalization and home-based workers, *Feminist Economics*, 6(3) and Z Randriamaro, 2005, Gender and trade: Overview report, Bridge Development – Gender, Institute of Development Studies.

(١٩) الوثيقة TD/B/C.I./EM.2/2/Rev.1.

(٢٠) P Reynaud, 2013, Sustainable development and regional trade agreements: Toward better practices in impact assessments, *McGill International Journal of Sustainable Development Law and Policy*, 8(2).

الإطار ٤

اتفاقات التجارة الإقليمية وتحقيق الاتساق في معايير الوقود الأحيائي (البيولوجي)

لاتفاقات التجارة الإقليمية آثار هامة على الصلة بين الزراعة والطاقة المتجددة. ويمكن مشاهدة أحد هذه الأمثلة في حالة أنواع الوقود الأحيائي الذي يُستخرج بصورة رئيسية من المواد الزراعية الخام مثل قصب السكر وفول الصويا وجمار النخيل. وقد ازداد إنتاج واستخدام أنواع الوقود الأحيائي زيادة يُعتد بها خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣. فقد ازداد إنتاج الإيثانول من ٣١ مليار لتر في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٤ مليار لتر في عام ٢٠١٢، بينما ازداد إنتاج الديزل الأحيائي من ٧ مليارات لتر إلى ٢١ مليار لتر خلال الفترة نفسها. وفي خط موازٍ للنمو المادي لهذه السوق، قوبل التطور الصعودي في تجارة الوقود الأحيائي بفرض أنظمة بشأن الاستدامة في هذا القطاع تتسم بالصرامة على نحو متزايد وذلك بالنظر إلى أن أنواع الوقود الأحيائي كان يُنظر إليها على أنها تنطوي على خطر المنافسة بين الطعام والوقود بما لذلك من تأثيرات حساسة ولا سيما في البلدان النامية. وقد شملت الجهات الفاعلة الرئيسية في المناقشات المتعلقة بالاستدامة الاتحاد الأوروبي والبرازيل والولايات المتحدة وهي جميعاً من المنتِجين والمستهلِكين الرئيسيين للوقود الأحيائي. وبينما تحقق مستوى معين من التعاون بشأن المعايير التقنية للقواعد المتعلقة بالوقود، فلم يبرز أي توافق آراء بشأن قواعد الاستدامة بخصوص الوقود الأحيائي.

ويمكن للمفاوضات الجارية الرامية إلى إنشاء 'شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي' بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن تحقق زخماً جديداً في تجارة الطاقة المتجددة وأن تعطي قوة دافعة جديدة للمناقشات المتعلقة بكيفية صياغة نظم للاعتراف المتبادل بشأن قواعد الاستدامة الموجودة بشأن أنواع الوقود الأحيائي المختلفة على جانبي المحيط الأطلسي. وهذا ينطوي على إمكانية تحقيق تخفيضات في التكاليف وتحسينات هامة في عدم التيقّن بشأن القواعد التنظيمية، الأمر الذي ظل يمثل مشكلة لمنتِجي الوقود الأحيائي الحاليين والمنتظَرين، ولا سيما في البلدان النامية.

المصدر: J Earley, 2009, United States trade policies on biofuels and sustainable development, Issue Paper No. 18, International Centre for Trade and Sustainable Development متاحة على الرابط: http://www.ictsd.org/themes/agriculture/research (تم الرجوع إليه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤). وكذلك: Brazil, United States and European Union Tripartite Task Force, 2007, Internationally compatible biofuel standards, White Paper, European Commission متاحة على الرابط: http://ec.europa.eu/energy/renewables/biofuels/ standards_en.htm (تم الرجوع إليه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤).

ثانياً- التجارة الزراعية الشاملة للجميع والمستدامة في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥: قضايا مطروحة للمناقشة

٤١- كما نوقش أعلاه، كان لتحسين مقومات البقاء الاقتصادي عن طريق التجارة في القطاع الزراعي تأثير مباشر وإيجابي ليس فقط على القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في بلدان الدخل المنخفض، ولكن أيضاً على تهيئة الأرضية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام في الفترة القادمة، وخاصة في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة وإلى حد أبعد من ذلك.

٤٢- وقد يؤدي التركيز بشكل خاص على الزراعة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى حفز الطاقات نحو القضاء على الفقر المدقع بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تسلّط هذه الوثيقة الأضواء على سبع قضايا ينبغي تناولها أثناء صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وجولة مفاوضات الدوحة المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية بقصد إنشاء إطار دولي متناسق لتدعيم التجارة الزراعية التي لها مقومات البقاء اقتصادياً من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام وتحقيق الأمن الغذائي.

٤٣- والقضية الأولى المطروحة هي الحاجة إلى الحد من التشوّه التجاري في مجال التجارة الزراعية، ولا سيما عن طريق إلغاء وخفض الإعانات المقدَّمة إلى المنتِجين الزراعيين التجاريين الكبار في بلدان الدخل المرتفع، والتي تشوّه الأنماط العالمية للإنتاج والاستهلاك بطريقة لا يمكن تحمّلها وذلك عن طريق نظام إنتاجي مفرط الكثافة[٢١]. ويمكن لهذه الإعانات أن تحقق عكس المرجو من التدابير التي تستهدف الحد من الفقر الريفي في بلدان الدخل المنخفض، وخاصة عندما تُقدَّم الإعانات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الأويسيد) من أجل إنتاج محاصيل غذائية أساسية مثل القمح والذرة والأرز. ذلك أن خفض مقومات البقاء الزراعي لبلدان الدخل المنخفض عن طريق الإعانات الزراعية يمكن أن يفاقم حقاً من مخاطر انعدام الأمن الغذائي في المستقبل، ولا سيما في الوقت الذي يُقدَّر أنه سيكون من الضروري فيه زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة تبلغ زهاء ٦٠ في المائة في العالم بحلول عام ٢٠٥٠. ورغم أن المستهلِكين في البلدان المستوردة الصافية للأغذية قد يعانون في الأجل القصير من ارتفاع الأسعار نتيجةً لإلغاء الإعانات الزراعية في السوق المحلية أو لأغراض التصدير فإن المنتِجين المحليين عندما تتحقق المساواة في مجال المنافسة في الأجل الطويل، سيصبحون أكثر قدرة على المنافسة وعلى القيام على نحو أفضل بتحقيق الأمن الغذائي في بلدانهم.

(٢١) U Hoffmann, 2011, Some reflections on climate change, green growth illusions and development space, Discussion Paper No. 205, UNCTAD.

٤٤- والقضية الثانية هي الحاجة إلى خفض التكاليف المتكبدة في التجارة الزراعية، وخاصةً في سياق إقليمي. فتكاليف التجارة بوجه عام، وفي القطاع الزراعي بوجه خاص، تنخفض مع زيادة القدرة التوريدية في قطاع الخدمات، مثل النقل واللوجستيات، والإيداع في مستودعات، ومراقبة الجودة، والتسويق، وتجارة التجزئة. وقد تكونُ هذه الخدمات موجودة بالفعل في بعض سلاسل القيمة العالمية الراسخة القدم التي تنطوي على محاصيل نقدية نظراً إلى الاستثمار من جانب الشركات عبر الوطنية - وربما بضغط منها - ولكن هذه الخدمات تكون شبه منعدمة في التجارة الإقليمية التي تضم بلداناً أقل دخلاً.

٤٥- وأما القضية الثالثة فتنطوي على تحسين المنافسة المنصفة في القطاع الزراعي. ففي الأسواق الزراعية على الصُّعُد الدولية والإقليمية والمحلية، كثيراً ما تكون بنية السوق متركّزة تركّزاً عالياً في أسواق المنتجات الأولية والنهائية والتي لا يمكن تغييرها عن طريق إنفاذ قوانين المنافسة وحدها. فمعظم قوانين المنافسة تحتوي على أحكام بشأن إساءة استعمال الوضع المهيمن في السوق من جانب منتِجي وموزِّدي السلع والخدمات، ولكنها لا تنطبق عادة على الأوضاع التي لا يكون فيها للمنتِجين قوة مساومة إزاء المشترين[٢٢].

٤٦- والقضية الرابعة هي زيادة مشاركة الفئات المهمَّشة و/أو الضعيفة في الإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية وجعل هذه المشاركة قابلة للبقاء اقتصادياً. ويتوقف احتمال اندماج المرأة الريفية في التجارة الدولية وفي سلاسل القيمة العالمية على التدابير السياساتية التي تتخذها الحكومات لإصلاح أوجه انعدام المساواة بين الجنسين ولمواجهة المعوقات المرتبطة بنوع الجنس، وعلى توفير حوافز للحصول على الإمدادات من المنتِجين من السيدات، وعلى ضمان حصول المنتِجات على صفقات منصفة من المشترين، مثلاً عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤٧- وأما القضية الخامسة فهي الحاجة إلى النظر إلى عملية تحسين شروط الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية على هدي ضوء جديد. فعلى الرغم من أهمية إتاحة إمكانية وصول جميع صادرات أقل البلدان نمواً، وربما أيضاً صادرات الاقتصادات الضعيفة الأخرى، إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص، فإن قيمة الهوامش التفضيلية المقدَّمة إلى هذه البلدان والاقتصادات ما زالت تتآكل بالنظر إلى الخفض السريع للتعريفات، إن لم يكن إلغاؤها، بموجب العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات التجارة الحرة الثنائية. ولكي يمكن لإمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص أن تعود بالفائدة حقاً على أقل البلدان نمواً فإنها ينبغي أن تكون مصحوبة بدعم تقني وباستثمار في مجال تدعيم قدرة هذه البلدان على توريد المنتجات الزراعية، وخاصة في قطاعات المحاصيل النقدية غير التقليدية، مما سيؤدي إلى خفض المستوى الحالي للعراقيل المفروضة بفعل التدابير غير التعريفية، مثل الحواجز التقنية التي تعترض التجارة والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، في أسواق الاستيراد.

(٢٢) UNCTAD, 2014, *Mexico's agricultural development: Perspectives and outlook* (New York and Geneva, United Nations publication).

٤٨- سادساً، فيما يتعلق بترتيبات التجارة الإقليمية ولا سيما اتفاقي الكتل الكبرى المتعددة المناطق، الجاري التفاوض بشأنهما، وهما 'اتفاق الشراكة عبر الأطلسي' و'شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي'، لا يبدو - على الأقل في الوقت الراهن - أن هذين الاتفاقيْن الممكن عقدهما يُحتمل أن يهيئا بيئة اقتصادية داعمة بما فيه الكفاية بما يسمح للبلدان النامية أن تجني أقصى فائدة من التجارة الزراعية من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية بما في ذلك إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم التأكيد بصورة خاصة على أن أياً منهما لا يتناول القضية الحاسمة الأهمية المتمثلة في الإعانات الزراعية. وهذا وحده يبدو أنه يميل في جانب الوضع القائم وليس في جانب تحقيق نقلة إلى الاتفاقات التجارية من النوع الملائم للقرن الحادي والعشرين وذلك بإنشاء نوع من "القاعدة الذهبية". ويؤكد ذلك أيضاً على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وأهمية اختتام جولة الدوحة بتحقيق نتائج ذات معنى ومتوازنة وموجهة نحو التنمية، وهو ما ينبغي أن يشمل تحقيق نتائج بشأن التجارة الزراعية.

٤٩- وفيما يتصل بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، فإن القضية السابعة، التي تستحق تناولها بنهْج خاص في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، هي مفهوم المنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية. فقد جاء في ديباجة الاتفاق المتعلق بالزراعة أن "يأخذ الأعضاء من البلدان المتقدمة في الحسبان الاحتياجات والأوضاع الخاصة للأعضاء من البلدان النامية عن طريق العمل على تحقيق تحسّن أكبر في فرص وشروط وصول المنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة لهؤلاء الأعضاء إلى الأسواق، بما في ذلك تحقيق أكمل تحرير ممكن للتجارة في المنتجات الزراعية الاستوائية". ذلك أن التفسير التقليدي لعبارة "ذات الأهمية الخاصة" للبلدان النامية لا يغطي إلا صادراتها التقليدية. وقد تشمل هذه المنتجات اليوم فئات منتجات قد تختلف من بلد إلى آخر. وهذا يمكن أن يكون له تأثير أكبر على القدرة على تحقيق إيرادات من الزراعة وعلى استحداث فرص عمل.

٥٠- وتَزامُن المفاوضات المتعددة الأطراف - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومفاوضات جولة الدوحة المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية - يتيح فرصة ممتازة لتحقيق اتساق عالمي في السياسات يربط التجارة الدولية ربطاً متيناً بالنمو الشامل للجميع والمستدام. فتناول التجارة تناولاً منفصلاً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بالنظر إليها حصراً على أنها مسألة متروكة للنظام التجاري المتعدد الأطراف وللمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، من شأنه ليس فقط المخاطرة بتعريض هذا الاتساق للخطر على الصعيد العالمي ولكن أيضاً تقويض الدور التمكيني للتجارة الدولية المنشود في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.